عربيا ليشكل اساسا جديدا يحق للمنظمة أن تنطلق منه في التمسك بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني والنطق باسمه وبانها الجهة الوحيدة التي لها حق تقرير مصيره .

وهذا الافق العربي لاتفاقية عمان نستخلصه من الحيثيات التالية : ان هذه الاتفاقية عقدت استنادا الى اتفاقية القاهرة في ١٩٧٠/٩/٢٧ والاتفاقيتان تقرءان معا بحيث تعتبر اتفاقية عمان وثيقة تفصيلية لاتفاقية القاهرة التي هي في حقيقتها وبحسب المؤتمر الذي كانت الاتفاقية نتاجا له والتوقيعات التي حملتها ، اتفاقية بين عدد من رؤساء الدول العربية بالاضافة الى رئيس م. ت. ف. والملك حسين . ومن هنا فان اي نص في هذه الاتفاقية يلزم موقعيها بقدر متساو من المسؤولية تجاه جميع الموضوعات التي وردت فيها وكذلك الامر بالنسبة لاتفاقية عمان التي هي تكملة تفصيلية ، كما اشرنا لاتفاقية القاهرة . ويؤكد هذا الامر الاخير ان اتفاقية عمان جرى التوقيع عليها من قبل الباهي الادغم رئيس اللجنة العربية العليا للمتابعة التي تشكلت بقرار من رؤساء الدول العربية حسب اتفاقية القاهرة (المواد من ٦ — ١١ من الاتفاقية تبين كيفية تشكيل اللجنة ومهماتها وتسمية اعضائها)(٥٦) وقد طلبت اتفاقية القاهرة (المادة ٨) ان تقوم لجنة المتابعة باعداد وابرام اتفاق اسفر عن اتفاقية عمان . وقد جرى في اكثر من مناسبة تأكيد الدول العربية لالتزامها باتفاقيتي القاهرة وعمان (ما يهمنا هنا الربط بين الموضوعات الاربع التي اشرنا اليها) . فاثناء مفاوضات جدة بين م. ت. ف. والحكومة الاردنية كانت لجنة الوساطة السعودية — المصرية تنطلق في مساعيها من ورقة عمل مصرية — سعودية اقرت في ١٩٧١/٨/٨ في اجتماع عقد في القاهرة بين الرئيس انور السادات والسيد عمر السقاف،وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية. وكان اساس ورقة العمل هذه الالتزام باتفاقيتي القاهرة وعمان(٥٧) كما ان مؤتمر القمة العربي الطارىء الذي انهى اجتماعاته في ليبية في ١٩٧١/٧/٣١ اكد في بيانه الختامي تمسكه بالاتفاقيتين ودعمه لكل عمل من شأنه تنفيذهما(٥٨) .

واذا تأكد مثل هذا الاعتراف العربي بالمنظمة من خلال علاقاتها مع الاردن فسوف نمر بنموذج اخر من خلال علاقات العمل الفلسطيني بلبنان . لقد كان اعتراف الحكومة اللبنانية رسميا بالمنظمة استنادا الى جلسة عقدها مجلس الوزراء في تشرين الثاني ١٩٦٤ عندما وافق على فتح مكتب للمنظمة في لبنان « ومعاملة مديره المسؤول معاملة الممثلين الدبلوماسيين ومنحه الاعفاءات والحصانات التي يتمتع بها اعضاء السلك الدبلوماسي الاجنبي في لبنان » وجاء في حيثيات هذه الموافقة « ان مجلس رؤساء الدول العربية قد قرر في اجتماعه الاول المنعقد في القاهرة في شهر كانون الثاني ١٩٦٤ الاعتراف بالسيد احمد الشقيري ممثلا لفلسطين لدى جامعة الدول العربية وقرر في اجتماعه الثاني المنعقد في الاسكندرية في شهر أيلول ١٩٦٤ الاعتراف بـ م. ت. ف. واعتمادها ممثلة لشعب فلسطين »(٥٩) غير ان هذا التمثيل الدبلوماسي قد توطد فعلا واتخذ له مدلولا اكثر شمولا في اتفاقية القاهرة التي عقدت بين م. ت.ف. والحكومة اللبنانية في ١٩٦٩/١١/٣(٦٠) فقراءة نصوص هذه الاتفاقية تؤكد ان المنظمة ليست مسؤولة فقط عن ثورة الشعب الفلسطيني وانما هي ايضا تمثل مصالحه الحياتية وتكتسب حق رعاية هذه المصالح . فبالاضافة الى الامور العسكرية « تم الاتفاق على اعادة تنظيم الوجود الفلسطيني على اساس : ١ — حق العمل والاقامة والتنقل للفلسطينيين حاليا في لبنان ٢ — انشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها ... » .

هذا الاعتراف الرسمي العربي (الذي اكتسبته المنظمة) بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني ورعاية مصالحه كان يماشيه اعتراف عالمي ظهرت بوادره في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي افتتح في القاهرة في ١٩٦٤/١٠/٥ . فقد كانت لجنة سفراء دول عدم